|  |  |
| --- | --- |
| **ال‍مجلس 2019جنيف، 20-10 يونيو 2019** | logo_A-[Converted] |
|  |  |
|  |  |
| **بند جدول الأعمال: ADM 20** | **الوثيقة C19/54-A** |
|  | **18 أبريل 2019** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
| تقرير من الأمين العام |
| مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (unsDg) وضريبة التنسيق |
|  |

|  |
| --- |
| **ملخص**أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) في عام 2018 تكليفاً بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفصل نظام المنسقين المقيمين (RC) عن الترتيبات القُطرية القائمة التي وضعتها الأمم المتحدة، مع التركيز خصوصاً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ووافقت على ترتيبات جديدة لتقاسم التكاليف ([A/RES/72/279](https://undocs.org/a/res/72/279)).وكلّف القرار 25 (المراجَع في دبي، 2018) الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، *ضمن عدة أمور*، بمواصلة العمل مع الأمم المتحدة وسائر الكيانات في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء بهدف دعم التنفيذ الكامل للقرارين [71/243](https://undocs.org/A/RES/71/243) و[72/279](https://undocs.org/a/res/72/279) الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.**الإجراء المطلوب**يُدعى المجلس إلى **الإحاطة علماً** بالتقرير المقدم من الأمين العام بشأن مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNSDG) وضريبة التنسيق و**إقرار** التوصيات الواردة في القسم 12 من التقرير.\_\_\_\_\_\_\_\_\_**المراجع**[C18/INF/4](https://www.itu.int/md/S18-CL-INF-0004/en) و[C19/INF/4](https://www.itu.int/md/S19-CL-INF-0004/en) |

**استمرار مشاركة الاتحاد الدولي للاتصالات في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNSDG)**

خلفية

1 بعد اعتماد الولايات الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2000، كانت إحداها تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية (MDG) بالتعاون مع الدول الأعضاء. وقد انضم الاتحاد في أغسطس 2006 إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (UNDG) لتعزيز رسالته الإنمائية ومواصلة إعادة ترتيب وضعه داخل منظومة الأمم المتحدة كوكالة أكثر من تقنية. ولتعزيز تعاون الاتحاد في هذا المجال، وإقامة شراكات وتنفيذها في إطار منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات الدولية الأخرى والمؤسسات الأخرى في نيويورك، أُنشئ في عام 2008 مكتب الاتصال التابع للاتحاد لدى الأمم المتحدة.

2 وفي نهاية عام 2015، انتهى الإطار الزمني المحدد للأهداف الإنمائية للألفية، وحلّت محلها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي بدأ نفاذها في 1 يناير 2016، محددةً عام 2030 موعداً نهائياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (SDG). وتعترف خطة عام 2030 في ديباجتها والأهداف 4 و5 و9 و17 فيها بالدور الحاسم الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وللهدف 9 منها، المتعلق بالصناعة والابتكار والبنى التحتية، أهمية بالغة للاتحاد إذ يدعو، *ضمن عدة أمور*، إلى تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نمواً.

3 وقد أُحيط مجلس الاتحاد علماً بانتظام بمشاركة الاتحاد المباشرة في بلوغ أهداف التنمية المستدامة عن طريق فريق العمل التابع للمجلس المعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات وأهداف التنمية المستدامة. انظر أيضاً الوثيقتين [C18/INF/4](https://www.itu.int/md/S18-CL-INF-0004/en) و[C19/INF/4](https://www.itu.int/md/S19-CL-INF-0004/en).

4 وفي عام 2016، دعت عملية الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية إلى تحسين مستويي التنسيق والكفاءة، فضلاً عن ضرورة إجراء إعادة هيكلة على الصعيد القُطري لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ([A/RES/71/243](https://undocs.org/A/RES/71/243))، وذلك *ضمن عدة أمور*.

5 وفي عام 2018، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) تكليفاً بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفصل نظام المنسِّق المقيم (RC) عن الترتيبات القُطرية القائمة التي وضعتها الأمم المتحدة، مع التركيز خصوصاً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ووافقت على ترتيبات جديدة لتقاسم التكاليف ([A/RES/72/279](https://undocs.org/a/res/72/279)). ومن الواضح أن الدول الأعضاء تأخذ هذه المبادرة على محمل الجد للغاية، وقد اعتمدتها كل من مجموعة السبعة والسبعين ومجموعة بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD DAC).

6 وفي إطار المبادرة الحالية لتعزيز الحضور الإقليمي للاتحاد، نوقش باستفاضة أثناء مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 تأثير قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة المذكورين على الاتحاد. فكلّف القرار 25 (المراجَع في دبي، 2018) الأمين العام، *ضمن عدة أمور*، بمواصلة العمل مع الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية (UNDS) والدول الأعضاء من أجل دعم تنفيذ قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة [71/243](https://undocs.org/A/RES/71/243) و[72/279](https://undocs.org/a/res/72/279) (البند 6) دعماً كاملاً (انظر الوثيقة C19/INF/4).

كيف يؤثر قرارا الجمعية العامة للأمم المتحدة على الاتحاد؟

7 تسهم جميع وكالات الأمم المتحدة حالياً في تمويل نظام المنسقين المقيمين. وقد أجاز مجلس الاتحاد في عام 2015 للأمين العام ممارسة المرونة اللازمة فيما يتعلق بمساهمة الاتحاد في دعم هذا النظام، وأجاز استخدام وفورات نهاية العام لدفع هذه المساهمة السنوية البالغة 100 000 دولار أمريكي (انظر الوثيقة [C15/105(Rev.1](https://www.itu.int/md/S15-CL-C-0105/en)))، الفقرة 45).

8 ولتمويل الهيكل الجديد لنظام المنسقين المقيمين دعماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ستبلغ حصة الاتحاد من مجموع المساهمات المقدمة لهذا الغرض على نطاق منظومة الأمم المتحدة ضعف ما كانت عليه لتبلغ 200 000 دولار أمريكي في عام 2019. إضافةً إلى ذلك، فقد وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن طريق الجمعية العامة على دفع رسم إضافي بنسبة واحد في المائة على المساهمات غير الأساسية المخصصة لأغراض بعينها بشكل صارم لتمويل هذه المبادرة الجديدة (A/RES/72/279، الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة 10).

9 ومن المهم الإشارة إلى أن الدول الأعضاء وافقت نصاً على تحميل الجهات المانحة دفع نسبة الواحد في المائة هذه **وعدم** استقطاعها من الموارد المتاحة الخاصة بالمشاريع/البرامج. وللعلم، ستمثل نسبة الواحد في المائة المطبَّقة على الاتحاد، بمستويات التمويل الحالية، ما لا يتجاوز 40 000-30 000 دولار أمريكي سنوياً.

10 **ما النتائج المتوقعة من المشاركة في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNSDG)؟**

 أ ) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عامل تمكيني شامل في تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

يشكل الاتحاد الدولي للاتصالات الوكالة الخبيرة المعترف بها في مجالات إدارة الطيف، والوساطة في وضع المعايير، وسد الفجوة الرقمية. وبمشاركته في النظام الجديد، سيواصل الإسهام بخبرته التقنية ليضمن تقدم توصيلية "الميل الأخير" بكفاءة وتكلفة ميسورة.

ب) تنشيط الحضور الإقليمي للاتحاد

ستعزز مشاركة الاتحاد في النظام الجديد حضوره الإقليمي بضمان استشارته في الأنشطة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما ستساعد هذه المشاركة مكتب تنمية الاتصالات في تحديد فرص إقامة شراكات وتنفيذ مبادرات برنامجية (وتقديم الدعم المالي) للاضطلاع بأنشطة تستهدف الفئات المحددة التي تهم الدول الأعضاء في الاتحاد.

ج) دعم زيادة التمويل

تشمل الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بتمويل النظام الجديد إشارة محددة إلى الحاجة إلى زيادة التمويل اللازم للمنظومة الإنمائية. وإذا توافقت أنشطة الاتحاد مع أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فسيكون الاتحاد في وضع أقوى يسمح له بتحفيز أصحاب المصلحة على زيادة التمويل.

ومن المعقول افتراض أن معظم أُطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF) ستشمل في المستقبل عنصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمر الذي سيمنح مكتب تنمية الاتصالات مدخلاً إضافياً إلى حشد الشراكات وتعبئة الموارد.

تقليص أثر النظام الجديد على الاتحاد إلى أدنى حد ممكن

11 كما أُشير أعلاه، يركز النظام الجديد أساساً على تعزيز وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة ميدانياً، ودعم زيادة التمويل اللازم لتنسيق أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. غير أن بعض متطلبات النظام الجديد عديم الصلة بالاتحاد. ولتقليص أثر هذا النظام على الاتحاد، يُقترح الاضطلاع بما يلي:

 أ ) نظراً إلى أن استحداث أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية عملية تستلزم موارد هائلة، فلا يمكن للاتحاد المشاركة كلياً في تصميمها على الصعيد القُطري. إلا أن مكتب تنمية الاتصالات سيواصل ضمان توافق جميع أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الاتحاد مع الخطط الوطنية للبلدان.

ب) سيرصد مكتب تنمية الاتصالات الاتفاقات القائمة ومشاريع الاتفاقات المتعلقة بأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بهدف تقدير مدى الحاجة إلى أن يتخذ الاتحاد مزيداً من الإجراءات بشأنها. ولن يشارك الاتحاد بشكل مباشر في استحداث أُطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيد القُطري إلا إذا سمح الوقت والموارد بذلك وثبتت الحاجة إلى مشاركته بشكل مباشر.

ج) سيقدم الاتحاد تقارير عن المؤشرات المتصلة بأنشطة التعاون التقني حصرياً.

د ) ستنسق المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق أنشطة الاتحاد على الصعيد القُطري مع نظام المنسقين المقيمين، وخاصة اجتماعات الاتحاد وزياراته القُطرية التي يُجريها الموظفون والاستشاريون التابعون له.

ه ) سيتولى مكتب الاتصال التابع للاتحاد لدى الأمم المتحدة متابعة وتنسيق أنشطة الاتحاد المتصلة بأنشطة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNSDG) ورصد التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

التوصيات

12 يُطلب إلى المجلس ما يلي:

 أ ) أن يجيز للأمين العام زيادة مساهمة الاتحاد السنوية الحالية من أجل تقاسم تكاليف نظام المنسقين المقيمين (من 100 000 دولار أمريكي إلى 200 000 دولار أمريكي) اعتباراً من عام 2019 حتى إشعار آخر؛

ب) أن يجيز للأمين العام استخدام فائض حسابات عام 2018 لتغطية مبلغ 100 000 دولار أمريكي الإضافي اللازم للمساهمة السنوية لعام 2019 من أجل تقاسم تكاليف نظام المنسقين المقيمين، وإدراجه في ميزانية الاتحاد لفترة السنتين من الفترة 2021-2020 فصاعداً؛

ج) أن يجيز للأمين العام إحاطة الدول الأعضاء علماً بالرسم الإضافي بنسبة واحد في المائة (المشار إليه أعلاه)، ووضع الترتيبات الإدارية اللازمة لتطبيقه على اتفاقات الشراكة الحالية والمستقبلية متى استوفيت المعايير المحددة في القرار 72/279 للجمعية العامة للأمم المتحدة.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_